

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والأربعون

١٠٢
الجلسةالجمعة، ٢١ نيسان/أبريل ١٩٩٥، الساعة ١٠٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد إيسى كوت ديفوار

١٢١٩٩٠ المؤرخ ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ الذي أوصى فيه المجلس بأن يعقد مؤتمر عالمي معنى بالمرأة في عام ١٩٩٥، وطلب أن تكون لجنة مركز المرأة بمثابة الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي.

لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس
الأمير سيسوواه (كمبوديا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠٥٠.

وفي الدورة التاسعة والثلاثين المعقدة في المقر في الفترة من ١٥ آذار/مارس إلى ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٥، قررت لجنة مركز المرأة بصفتها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، أن توصي الجمعية العامة باعتماد مشروع قرار معنون "اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة".

وفي الدورة نفسها، أقرت اللجنة النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم، وأوصت الجمعية العامة باعتماده.

البند ٨ من جدول الأعمال (قابع)

إقرار جدول الأعمال وتنظيم أعمال

طلب استئناف النظر في البند ٩٧ من جدول الأعمال
(النهوض بالمرأة)

مذكرة مقدمة من الأمين العام (A/49/887 و Corr.1)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبلغ الأمين العام الجمعية العامة في مذكوريه A/49/887 و Corr.1 بأن الجمعية العامة أيدت في القرار ١٢٩/٤٥ المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ومرة أخرى في القرار ٩٨٤٦ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة باللغة العربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها متوجه أحد أعضاء الوفد المعنى خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178

نهاية الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

95-85325

* 9585325 *

الضروري استئناف النظر في البند ٩٧ من جدول الأعمال، المعنون "النهوض بالمرأة".

هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في استئناف النظر في البند ٩٧ من جدول الأعمال، المعنون "النهوض بالمرأة"؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يدرك الممثلون أن هذا البند من جدول الأعمال أحيل إلى اللجنة الثالثة. ومع ذلك، حتى تتناول الجمعية هذا الأمر على وجه السرعة، هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في النظر في توصيات لجنة مركز المرأة مباشرة في جلسة عامة؟

تقرر ذلك.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): هل لي أن أعتبر أيضاً أن الجمعية توافق على الشروع فوراً في النظر في توصيات لجنة مركز المرأة، التي استنسخ نصها، تيسيراً للرجوع اليه، في الوثيقة .Corr.1 A/49/887 و

لست أرى اعترافاً على ذلك؛ ومن ثم نواصل عملنا تبعاً لذلك.

البند ٩٧ من جدول الأعمال (تابع)

النهوض بالمرأة: مذكرة مقدمة من الأمين العام (Corr.1 A/49/887)

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار الوارد في المرفق الأول للوثيقة A/49/887 وفي النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر الوارد في المرفق الثاني للوثيقة A/49/887 وتصويبها ١.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الراغبين في التكلم تعليلاً للتصويت قبل التصويت. وأود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن تدلّي بها الوفود من مقاعدها.

ولكي تتمكن الجمعية العامة من اتخاذ إجراء بشأن توصيات لجنة مركز المرأة، بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر الرابع المعنى بالمرأة، سيكون من

ثالثاً، لقد أيدنا باستمرار تحقيق توازن إقليمي في اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمرات الدولية، كما أيدنا المساواة في المشاركة عن طريق زيادة عدد المنظمات غير الحكومية من البلدان النامية؛ وقد اقترحنا في مناسبات عديدة أن يراعى هذا المبدأ لدى نظر اللجنة في مؤهلات المنظمات غير الحكومية للاعتماد. بيد أنه ليست هناك تدابير محددة في مشروع القرار الحالي لتناول مسألة التوازن الإقليمي، وبدلاً من أن يخفف هذا من حدة المشكلة الخطيرة الخاصة بالاحتلال الإقليمي القائم الآن فيما بين المنظمات غير الحكومية المعتمدة فإنه سيزيد تفاقها.

رابعاً، في الدورة التاسعة والثلاثين للجنة مركز المرأة، أخذت عدة بلدان تضغط من أجل اعتماد قلة قليلة من المنظمات غير الحكومية التي لا شأن لها بالمؤتمر والتي تعمل على وجه الحصر في أنشطة تستهدف تفتیت الدول ذات السيادة. وهذه الممارسة المتمثلة في إضعاف طابع سياسي على مسألة الاعتماد وتعقيدها تتنافى ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنعارض مع ما يتصل بالموضوع من قرارات بشأن قضية الاعتماد اتخاذها الجمعية العامة وللجنة مركز المرأة. وبالتالي تضر بسير أعمال المؤتمر في يسر. ونعتقد أنه لا يمكن لأي بلد أو منظمة غير حكومية يهتم حقاً بمسألة المرأة وبنجاح المؤتمر، أن يؤيد هذه الممارسة.

وعلى هذا الأساس يطلب وفد الصين أن يطرح مشروع القرار للتصويت وسوف يمتنع عن التصويت عليه.

السيد موبير (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أن أشير إلى الأهمية التي نوليهها لاعتماد الجمعية العامة مشروع القرار المعنون "اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة".

وأود في هذا الصدد أن أذكر بأن الاتحاد الأوروبي بادر بتقديم مشروع القرار هذا إلى لجنة مركز المرأة بغية إكمال إجراء اعتماد المنظمات غير الحكومية تحت ظروف من الوضوح والالتزام الدقيق بالقواعد، وكذلك من أجل إتاحة تحقيق

السيد وان شيواشين (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): يود الوفد الصيني أن يدلّي بالتعليقات الآتية على مشروع القرار المتعلق بـ "اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة".

أولاً، إن الحكومة الصينية ظلت دوماً تعلق أهمية على دور المنظمات غير الحكومية في تعزيز تقدم مركز المرأة. ونحن نرحب في بيجينغ، باعتبارنا البلد المضيف، بالمنظمات غير الحكومية التي تكرس نفسها للنهوض بالمرأة، لحضور المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، ومختلف المنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة "بيجينغ ٩٥". ونتمنى لكليهما النجاح في الإسهام، بهذه الطريقة، في النهوض بالمرأة في جميع أنحاء العالم.

ويسرتنا أن نلاحظ أن الغالبية العظمى من المنظمات غير الحكومية التي طلبت المشاركة في المؤتمر اعتمدت في الدورتين الأخيرة والراهنة للجنة مركز المرأة بعد أن نظرت فيها أمانة اللجنة وأوصت بها. وقد بذلك الأمانة جهداً كبيراً في فحص مؤهلات المنظمات غير الحكومية للاعتماد. والتوصيات التي قدمتها في هذا الشأن تتماشى مع الأحكام المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ١٠٨/٤٨.

ثانياً، أعرب الوفد الصيني بالفعل عن قلقه في لجنة مركز المرأة في دورتها التاسعة والثلاثين بشأن جوهر مشروع القرار وكيفيات حل مسألة اعتماد المنظمات غير الحكومية، لأن تلك الكيفيات تنتهك الممارسة العادلة التي تتبعها الأمم المتحدة في اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى مؤتمراتها الدولية، وتحرم اللجنة من ولايتهما باعتبارها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة وتغير اختصاصات المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوضع وتنسيق سياسات تحول المجلس إلى هيئة تقوم بعمليات تختص بها أحجزته الفرعية. وهذا أمر لم يسبق له مثيل في ممارسة الأمم المتحدة وسي Rossi سابق مثيرة للقلق ومعقدة، سواء من الناحية القانونية أو الإجرائية.

إيكوادور، استونيا، فنلندا، فرنسا، غابون، ألمانيا، اليونان، غيانا، هندوراس، هنغاريا، إيسنلاندا، الهند، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، إيطاليا، جامايكا، اليابان، كينيا، الكويت، لاتفيا، ليسوتو، لختنشتاين، ليتوانيا، لوكسمبورغ، مدغشقر، ملديف، مالطا، المكسيك، موناكو، المغرب، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، نيجيريا، النرويج، باكستان، بينما، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، رومانيا، الاتحاد الروسي، سان مارينو، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جنوب إفريقيا، إسبانيا، سورينام، السويد، تايلاند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونس، تركيا، أوكرانيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة، أوروغواي، فنزويلا، فييت نام، زيمبابوي.

المعارضون:
لا أحد.

الممتنعون:
الصين.

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٦ صوتاً مقابل لا شيء مع امتناع عضو واحد عن التصويت (القرار ٤٩/٤٣).

[بعد ذلك، أبلغ وفد نيكاراغوا الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيداً.]

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): ثبت الآن في النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، الذي أوصت باعتماده لجنة مركز المرأة بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر، والوارد في المرفق الثاني للوثيقة A/49/887 و Corr.1.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية توافق على النظام الداخلي المؤقت للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة: العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم؟

تقرر ذلك.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية الذي

عملية لإعادة التوازن تكون موافية للجنوب في مجال مشاركة المنظمات غير الحكومية في مؤتمر بيجينغ.

وبعد إجراء مشاورات مع جميع المجموعات الإقليمية أعددنا النص المعروض علينا اليوم. وأود أنأشير إلى أن نتيجة هذه المشاورات تتجلى في التأييد الضخم للوفود ويمكنني أن أؤكد - على الرغم من أن هذا لا يرد في الوثائق المقدمة لنا اليوم - أن ٧٨ وفداً من جميع المجموعات الإقليمية أيدت هذا النص.

وعليه، نود أن يعتمد هذا النص اليوم بنفس التأييد - الضخم الذي حصل عليه في لجنة مركز المرأة، وأود أن أذكر الأعضاء أن بلداً تكلمت في اللجنة مؤيدة للنص ولم يتكلم بلد واحد معارض لها. ونأمل أن يتحقق هذا التأييد الإجماعي لأنّه سوف يمكن الأمانة من العمل في إطار زمنية محدودة وصعبه كما أنه سيسمح للبلدان بالإفصاح عن رأيها بصرامة ووضوح ويضمن النجاح الكامل لمؤتمر بيجينغ بفضل مشاركة المنظمات غير الحكومية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الأخير لتحليل التصويت قبل التصويت.

وننتقل أولاً إلى مشروع القرار الذي أوصت به لجنة مركز المرأة، بوصفها الهيئة التحضيرية للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة، الوارد في المرفق الأول للوثيقة A/49/887. ومشروع القرار عنوانه "اعتماد المنظمات غير الحكومية لدى المؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة".

ثبتت الجمعية الآن في مشروع القرار. وقد طلب إجراء تصويت مسجل.

جرى تصويت مسجل.

المؤيدون: الجزائر، أندورا، الأرجنتين، أرمينيا، استراليا، النمسا، أذربيجان، بنغلاديش، بربادوس، بيلاروس، بلجيكا، بنن، بوتان، بوليفيا، البرازيل، بلغاريا، كمبوديا، كندا، شيلي، كولومبيا، كوت ديفوار، قبرص، الدانمارك،

وبالنسبة للجامعة الأوروبية، نفهم أن الأساس الذي بُرر أصلًا منحها مركز المراقب المعزز هو نقل اختصاص الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى الجامعة الأوروبية أو التنازل عن ذلك الاختصاص، وفقاً لاحكام معاهدة الاتحاد الأوروبي. ونتيجة لهذا الترتيب الملزم قانوناً، أصبحت الجامعة الأوروبية تتمتع باختصاص حصري في مجال موضوعي محدد لم تعد دول الاتحاد الأوروبي تتمتع به. وفي ظل هذه الظروف، وافقنا على أن إنشاء مركز المراقب الاستثنائي أو الخاص للجامعة الأوروبية له ما يبرره.

وعلى أساس المعايير التي وصفتها، حصلت الجامعة الأوروبية على هذا المركز الأعلى فيما يتعلق ببعض أنشطة الأمم المتحدة التي حدثت في الماضي القريب. وحظيت الجامعة الأوروبية أيضاً على موافقة الجمعية العامة للمشاركة في مؤتمر الأمم المتحدة المعنى بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي المعنى بالسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية بشروط مماثلة للشروط المتصلة بطلب الاتحاد الأوروبي المتعلق بمؤتمر بيجينغ.

وفيما يتعلق بطلب الاتحاد الأوروبي بمنح الجامعة الأوروبية مركزاً معززاً مماثلاً فيما يتعلق بالمؤتمرات المعنى بالمرأة، فقد ناقش وفدي شواغل معينة مع الاتحاد الأوروبي والجامعة الأوروبية، وحصلنا على معلومات عن اختصاص الجامعة الأوروبية فيما يتعلق بموضوع المؤتمر. وبينَ لنا أن الجامعة الأوروبية مهتمة اهتمام قوياً بهذا الموضوع، وأن الموضوع يرتبط ارتباطاً مباشراً بالأنشطة الأساسية للجامعة الأوروبية وأن الاختصاص، في المجالات ذات الصلة، قد نقل بصورة قانونية، بموجب معاهدة، من أعضاء الاتحاد الأوروبي إلى الجامعة الأوروبية.

والسؤال الأساسي بالنسبة لنا في أية حالة خاصة هو، "من يتكلم باسم أعضاء الاتحاد الأوروبي؟ الاتحاد الأوروبي، أم الدول الأعضاء، أم الجامعة الأوروبية؟" فإذا أرادت الجامعة الأوروبية أن يكون لها مركز معزز بسبب اختصاصاتها الحصرية أو الخاصة - بسبب حاجة الجامعة

يرغب في الكلام تعليلاً للتصويت بعد التصويت، وأود أن أذكر الوفود أن بيانات تعليل التصويت محددة بعشر دقائق وينبغي أن يدلّي بها الأعضاء من مقاعدهم.

السيدة ولیامز - مانیفولت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تود حكومة بلدي أن تقدم وجهات نظرها بشأن النظام الداخلي للمؤتمر العالمي الرابع المعنى بالمرأة وبصفة خاصة بشأن طلب الاتحاد الأوروبي، الذي تمت الموافقة عليه تواً، بإعطاء الجامعة الأوروبية مركز مراقب متميز فيما يتصل بالمؤتمر.

واسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أقول إن الولايات المتحدة ترحب بمشاركة الجامعة الأوروبية في العمل التحضيري للمؤتمر. ونحن نقدر تقديرًا كاملاً الدور الهام الذي تضطلع به الجامعة الأوروبية سواء في تطوير السياسات أو في الإضافة البناءة للمداولات في الأمم المتحدة والهيئات المتصلة بها. إن ذلك الدور لا يرقى إليه الشك.

ونحن نواجه بشكل متزايد مسألة طرق مشاركة الجامعة الأوروبية في اجتماعات الأمم المتحدة ومؤتمراتها، في ضوء الوضع التشريعى والإداري الفريد للجامعة داخل هيكل الاتحاد الأوروبي. إن مسألة مركز وأدوار المراقبين في الأمم المتحدة لها قدر من الأهمية. وقد تناولت اللجنة السادسة والجمعية العامة مؤخرًا هذا الموضوع فيما يتصل بمشاركة المراقبين في الجمعية العامة. وقررت الجمعية العامة أن تركز الانتباه على صياغة وتطوير معايير محددة لتقرير منح مركز مراقب في الجمعية العامة. إن منح المراقبين مركزاً أعلى في إطارات ومحافل أخرى للأمم المتحدة، والظروف التي يمنح فيها هذا المركز، مسألتان تتصلان بالموضوع ويجب أن نوليهما عناية مماثلة.

وقد ألقينا في الظروف العادية وجود فئتين أساسيتين من المشاركين في اجتماعات ومؤتمرات الأمم المتحدة الرسمية: وهما الدول والمراقبون. وإن معاملة منظمة ما على أساس يختلف عن ما هو متبع عادة بالنسبة لها يقتضي منها مطلبًا خاصًا هو إثبات أحقيتها على أساس انطباق المعايير المقبولة.

الأوروبية الضرورية للعمل كممثل للدول الأعضاء في المجالات التي نقل فيها الاختصاص بصورة قانونية، بموجب معايدة، من الدول الأعضاء إلى الجماعة الأوروبية - عندما سنشكك، عندما تتدخل الجماعة الأوروبية أو تتفاوض باعتبارها ممثلة للاتحاد الأوروبي، في سلامة قيام الدول الأعضاء أو رئاسة الاتحاد الأوروبي بالتكلم أو التفاوض حول مسألة واحدة بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي أيضا. والقيام بغير ذلك، أي الاعتراف بتمثيل الاتحاد الأوروبي من قبل مجموعتين مختلفتين من الأصوات والوفود في آن واحد، لن يؤدي إلا إلى احتمال حدوث بلبة كبيرة في صفوف الوفود الأخرى وجعلها في وضع أضعف.

وفيما يتعلق بمؤتمر بيجينغ، نفهم أن رئاسة الاتحاد الأوروبي ستتعدد مسبقا المسائل التي ستعالجها الجماعة الأوروبية بوصفها ممثلة للاتحاد الأوروبي. وهذا أمر هام للغاية، حيث أنتا ستحتاج مع بقية الوفود إلى معرفة من الذي ستتفاوض معه من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن أية مسألة بعينها. وفي هذا الصدد، نفهم أن هذا يعني أنه عندما تعمل الجماعة الأوروبية كممثلة، فإنها ستفعل ذلك بدلا من رئاسة الاتحاد الأوروبي.

ويسرنا أن الاتحاد الأوروبي أشار إلى أنه لا ينظر إلى أي قرار بالموافقة على المركز المعزز للجماعة الأوروبية باعتباره سابقة لأي مؤتمر آخر.

وفي ظل هذه الظروف، وفي ضوء الرغبة القوية للجماعة الأوروبية في الإسهام في مؤتمر بيجينغ، أيدت حكومة بلدي الاقتراح المقدم من الاتحاد الأوروبي. ونحن نتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع الاتحاد الأوروبي والجماعة الأوروبية في بيجينغ.

الرئيس: (ترجمة شفوية عن الفرنسية): استمعنا إلى المتكلم الوحيد في تعليل التصويت بعد التصويت.

بذلك تكون قد اختتمنا هذه المرحلة من نظرنا في البند ٩٧ من جدول الأعمال.